السياسات المصرفية للبنوك فى ظل مخاطر الائتمان والسيولة

دكتور

هيثم محمد عبد القادر

مدرس الاقتصاد و المالية العامة

عضو الجمعية المصرية للأقتصاد السياسي و الاحصاء و التشريع

المقدمة:-

تقوم معظم الانشطة الاقتصادية في الوقت الحاضر بصفة اساسية علي الخدمات المالية التي يقدمها النظام المصرفي خصوصاً في ظل تطبيق الشمول المالي التي يقوم بها البنك المركزي في الوقت الحاضر و الواقع ان الخدمات المتنوعة الخاصة بالوساطة و ادارة المخاطر و التي يتبعها النظام المالي هي التي يمكن ان تطور الاقتصاديات الحديثة لذلك يعتبر الجهاز المصرفي من اهم الاجهزة في الاقتصاد القومي.

فالنظام المالي و السليم و المستقر و المدعوم بادارة جيدة وواعية للاقتصاديات الكلية و التنظيم الحذر تمثل امورا لا غني عنها للاستمرار النمو، كما ان تحليل التحديات التي تواجه تحرير الخدمات المالية في الدول النامية و التي منها مصر لتعظيم المنافع و تخفيض المحاذير لذلك يجب علي البنوك ان تتبع سياسات منفتحة قابلة للتعلم و الاستفادة من التطورات المصرفية التي تحدث مع الاستجابة للتغير تبعاً للاحتياجات السوق و العملاء.

و نتيجة لتطور الخدمات المصرفية و درجة تنوعها و طبيعة التداخل بينها و بين اعمال التأمين و الصيرفة الاستثمارية و تقنيات توفير تلك الخدمات و التدويل

المتزايد بوجه عام،أدي الي تزايد مخاطر العمليات المصرفية و اتسامها بدرجة أكبر من التداخل و التشابك.

و اسفر ذلك عن تعاظم الاهتمام بإدارة المخاطر كأساس لتسعير الخدمات المصرفية المختلفة و يمكن القول ان تعدد المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية تشمل مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر سعر الفائدة و مخاطر السيولة و مخاطر التشغيل و مخاطر التعامل الدولي و المخاطر القانونية و المخاطر الناجمة عن اهتزاز ثقة المتعاملين.

ولازالت مخاطر الائتمان احد اهم هذه المخاطر و تتمثل الجوانب الرئيسية لمخاطر الائتمان في توقف العميل عن الوفاءبالتزاماته التعاقدية و هذا يدل علي القصور في دراسة الجدارة الائتمانية للعميل و الاخفاق في تقييم جودة الاصول و عدم تكوين المخصصات الكافية لتغطية الخسائر المحتملة، و من ثم تعد إدارة المخاطر المصرفية احد الادوات الرئيسية للحفاظ علي سلامة المراكز المالية للبنوك و حماية اموال المودعين و تعمل السلطات الرقابية علي المستوي القومي لوضع الاطر التي تساعد علي ادارة السياسات المصرفية للبنوك في ظل مخاطر الائتمان و السيولة من اجل ضبط اداء العمل المصرفي.

مشكلة البحث:-

ترجع مشكلة البحث الي ارتفاع معدلات التعثر في سداد القروض الائتمانية في الفترة الاخيرة علي الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي حيث تشير احصائيات البنك المركزي الي ارتفاع نسبة الديون غير المنتظمة و الديون التي تحتاج الي متابعة خاصة الي ٥% سنة ٢٠١٦ و نظراً لوجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان و ربحية البنك فأن ذلك يؤثر تأثير سلبي علي ربحية البنك و بالتالي علي النمو الاقتصادي في مصر.

اهداف البحث :-

١. التعرض للمشاكل التي تواجه البنوك و منها مشكلة الديون المتعثرة
٢. تحليل انواع المخاطر مفهومها و انواعها التي تواجه البنوك المصرية.
٣. دور السياسات المصرفية و النقدية في مواجهة ظل مشكلة الديون المتعثرة.
٤. تقييم السياسات المصرفية في مواجهة المشاكل و المخاطر المحتملة من خلال نموذج احصائي.

فروض البحث :-

١. السياسات النقدية ذات دور ايجابي في علاج الديون المتعثرة.
٢. السياسات المصرفية تلعب دور رئيسي في مواجهة المخاطر المختلفة.
٣. امكانية استخدام النماذج الاحصائية في تقييم دور السياسات النقدية و المصرفية في مواجهة المشاكل و المخاطر المصرفية

اسلوب البحث :-

يعتمد البحث علي المنهج التحليلي للبيانات و الاحصائيات المتاحة لاثبات الفروض للاستخلاص النتائج.

خطة البحث:-

تم تقسيم البحث الي مبحثين رئيسين:

- **يحتوي المبحث الاول علي الازمات المصرفية**

اما المبحث الثاني فيتناول الاساليب و الادوات الكمية لقياس مخاطر تركز الائتمان المصرفي

لنخلص في النهاية الي اهم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة :-

- جمال هواش – ادارة الازمات – البنك المركزي – المعهد المصرفي سنة ٢٠٠٤ و قد تحدثت عن تعريف الازمات و ابعاد الازمة و اسباب نشؤ الازمة اسلوب تقييم المخاطر المحتملة في البنوك.
- محمود عبد الحافظ محمد عبد الله – مدي اهمية انشاء ادارة الازمات المصرفيةبالبنوك المصرية في ضؤ المتغيرات العالمية ، المؤتمر السنوي السادس للادارة الازمات الاقتصادية ، و قد تناول مدي امكانية تحديد الازمات و علاقاتها بالازمات الاخري و اسبابها.
- زكريا صلاح علي حسن – إدارة المحاطر ضرورة لتفادي الازمات المصرفية – ورقة عمل – المؤتمر السنوي السادس للادارة الازمات الاقتصادية ، حيث تناولت الدراسة اهم المخاطر التي تعرضت لها البنوك و بصفة خاصة مخاطر الائتمان.
- نبيل حشاد – ادارة الازمات المالية – ورقة عمل – المؤتمر السنوي الثاني لادارة الازمات و الكوارث، حيث تناولت ازمات البنوك و اسبابها و اثارها و علاجها.
- احمد عبد الحافظ عبد الوهاب ٢٠٠١ – دور الساسة النقدية في التأثير علي هيكل الائتمان بالبنوك في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي – رسالة ماجستير ،و قد تناولت دراسة هيكلة دور السياسة النقدية علي هيكل الائتمان بالبنوك، و دور الائتمان المصرفي و دوره و اثر المتغيرات الدولية عليه و تجارب بعض الدول.

- احمد محمد احمد بدوي ٢٠٠٠– دور الفائدة كمنظم للنشاط الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية مع التطبيق علي جمهورية مصر العربية – رسالة ماجستير ،و قد تناولت دراسة تحرير سعر الفائدة كاداة تصحيحية للنشاط الاقتصادي خلال فترة الاصلاح المالي و النقدي.
- المعهد المصرفي البنك المركزي المصري٢٠٠٢ – مخاطر الائتمان و معالجة الديون المتعثرة – و قد تناولت الدراسة مؤشرات التعرف علي الديون المتعثرة و المعالجة المصرفية للديون المتعثرة.
- نادية ابو فخرة ١٩٩٨ – تناولت دراستها ١٥ بنكاً تجارياًسنة ١٩٩٦ و توصلت الي تأثر معدل العائد علي الاصول تأثيراً سلبياً بكل من الحصة السوقية من الودائع ،ومعدل النمو الاجمالي وودائع الجهاز المصرفي.
- دراسة Berger ١٩٩٥ – تتناولت عينة من البنوك الامريكية تبلغ ٤٨٠٠ بنكاً و توصلت الي انه توجد علاقة طردية موجبة بين النصيب السوقي للبنك وربحتيه ، و قد تم قياس الربحية باستخدام معدل العائد علي الاصول و معدل العائد علي حق الملكية.

المبحث الاول

الازمات المصرفية

تلعب البنوك دور هاماً في المجتمع الاقتصادي من خلال تجميع المدخرات و استثمارها في القنوات التي تحقق من خلالها الربحية في خطط التنمية و تحقيق معدلات النمو من خلال تمويل مختلف الانشطة الاقتصادية و من ثم فإن سلامة النظام المالي تنعكس علي اداء اقتصاديات الدول فكلما كان النظام المصرفي قوي كان اقتصاد هذه الدول قوياً اقتصادياً.

و تمثل مخاطر الائتمان و السيولة و اسعار الفائدة و اسعار الصرف و مخاطر التشغيل و مخاطر السوق و مخاطر الملاءة المالية و العديد من المخاطر الاخري التي يمكن ان تؤثر علي ارباح البنوك و القيمة الاقتصادية لها.

الا ان المخاطر الائتمانية تمثل اكبر المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المحفظة الاستثمارية للبنوك حيث يقوم البنك باقراض العميل مبلغ محدد لغرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول البنك علي عائد مادي متفق عليه وتنشأ مخاطر الائتمان من توقف العميل عن السداد و تنقسم مخاطر الائتمان الي نوعين النوع الاول:

مخاطر كمية تتعلق بالقيمة الي سيخسرها البنك نتيجة عدم سداد العميل للاتزاماته

النوع الثاني:

يتمثل في مخاطر الجدارة و تعني تناقص الجدارة الائتمانية للعملاء و من ثم اعسار البنك.

تعريف الازمات المصرفية:-

تعرف الازمة المصرفية بأنها هي عدم قدرة البنك علي الوفاء بالتزاماته و التي يمكن ان تتمثل في التالي:

١. عجز البنك عن تلبية التزاماته المستحقة الاداء علي الرغم من ان التقييم الفعلي لاصوله تغطي جميع التزاماته بما فيها حقوق المساهمين، الامر الذي يؤدي الي ان يكون البنك في حالة نقص للسيولة مما يؤدي الي تسارع المودعيين بسحب ودائعهم و من ثم توقف البنك عن الدفع و تعثره.
٢. ان تكون اصول البنك اقل من خصومه و لا تغط حقوق المساهمين و جزء من حقوق الغير و هنا ينقسم الامر الي حالتين الحالة الاولي : اذا كان البنك لديه السيولة الكافية و يستطيع ان يفي بالتزاماته في اوقات الاستحقاق و بالتالي تصبح الازمة غير ظاهرة و لا يتم كشفها الا بواسطة الرقابة الخارجية من خلال البنك المركزي.
٣. عجز البنك عن تغطية التزاماته بالكيفية التي تضر بأموال المودعين.
٤. تبديد ملموس في اصول البنك و ايراداته بسبب مخالفة القوانين و القواعد المقررة.

<u>الاسباب التي تؤدي الي وجود الازمات المصرفية[١]:-</u>

١. الاختلالات الاقتصادية الكلية مثل زيادة معدلات التضخم و انخفاض معدلات النمو.
٢. سياسات الاقراض مثل الافراط في تقديم الائتمان و التمويل غير الكفء اثناء مرحلة التوسع في دائرة الاعمال.
٣. التدفقات الراسمالية و السياسة النقدية نتيجة للانخفاض اسعار الفائدة العالمية و بالتالي تدفقها الي الدول النامية و زيادة التدفقات النقدية و بالتالي زيادة

[١] د/ محمود عبد الحافظ محمد – مدي اهمية انشاء ادارة للازمات المصرفية – المؤتمر السنوي السادس لادارة الازمات في مصر – سنة ٢٠٠١ صـ ٦٦: صـ٦٩

المعروض النقدي الامر الذي يتطلب تخفيض لمعروض النقدي فيما يعرف بظاهرة التعقييم.

٤. التحرر المالي و دخول منافسين جدد في السوق تؤدي الي مزيد من دخول البنوك في عمليات تنطوي علي مخاطرة كبيرة.

٥. التدخل الحكومي المتزايد.

التعثر المالي[٢] :-

توجد العديد من المفاهيم الخاصة بالتعثر المالي نذكر فيما يلي بعض منها:-

المفهوم الاقتصادي و يقصد به تلك المشروعات التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها او هي المشروعات التي يقل فيها معدل العائد الي الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال.

و يعد المشروع متعثراً اذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة علي الرغم من زيادة اصوله عن خصومه و هو ما يعرف بازمة السيولة سواء في الاجل القصير او الاجل الطويل الامر الذي يؤثر بالسلب علي المناخ الاستثماري.

المفوم المصرفي : يقصد به عجز المدين عن سداد مديونيته قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل بما يتضمنه ذلك من اصل و عوائد وفوائد وعمولات.

العلامات الخاصة بالتعثر المالي:

١. الاعسار المالي او ضغط السيولة و التي فيها لا يتم السداد بصورة منتظمة و هو يمثل اولي مراحل المرض و يمكن علاجه.

٢. التعثر المالي و هو توقف المدين كلياً عن سداد التزاماته نظراً لسواء الوضع المالي.

٣. الفشل المالي و هو الافلاس و ينتهي بالتصفية لصالح الدائنين.

[٢] محمد يحي النادي – لتنبؤ بتعثر الديون و المعالجة المالية و المصرفية لها – المعهد المصرفي المصري – البنك المركزي المصري – ٢٠٠٢ – صـ٥ : صـ٦

و يمثل الاستشعار المبكر اولي الدرجات التعجيل بالعلاج من خلال متابعة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشروع و بالتالي الاستشعار المبكر بعلامات الخطر و معرفة هل هذا التعثر يرجع الي اسباب داخلية مثل:

- مثل نقص الخبرات الادارية.
- نقص الخبرات التكنولوجية .
- ضعف سياسات التسويق.
- انخفاض الانتاجية.
- التوسع في الاقتراض.
- عدم كفاية رأس المال.

ام انها ترجع الي اسباب خارجية مثل:

- التقلبات الاقتصادية.
- شدة المنافسة.
- الانخفاض المستمر في قيمة العملة.
- عدم استقرار السياسات الاقتصادية.

و تعد الاسباب الداخلية اكثر اهمية و التي يرجع اليها حوالي ٩٠% من حالات التعثر بمعني ان الادارة هي المسئولة في المقام الاول عن التعثر المالي.

مراحل التعثر المالي:-

يمر التعثر المالي بالعديد من المراحل التي يستطيع المتابع لها من معرفة الخطورة الناجمة من التعامل المصرفي مع هذه الشركة حيث تبدأ **المرحلة الاولي** في التعثر تظهر من خلال النقاط التالية:

- النقص في الطلب علي منتجات المشروع و زيادة المخزون.
- ضعف الموقف التنافسي للمشروع.
- الزيادة في حساب التكاليف و عدم الرقابة و السيطرة عليها.

- انخفاض معدل دوران الاصول.
- عدم مقدرة المشروع الحصول علي التسهيلات الائتمانية الكافية.

مما يؤدي الي قصور التدفق النقدي الداخل و تأثر ارباح التشغيل وعدم قدرة المشروع علي تحقيق ربحية مناسبة للسداد الالتزامات الاخري مثل القروض نتيجة لنقص السيولة في الاجل القصير.

المرحلة الثانية:

تتسم هذه المرحلة بالاضافة الي ما سبق بعدم قدرة المشروع علي مقابلة التزاماته الجارية بكفاة و المشكلة ان اصول المشروع المتدولة لا تستطيع مقابلة خصومه المتداولة اي الالتزامات المستحقة في الاجل القصير و بالتالي يظهر راس المال بالسالب.

و هنا في المرحلة الاولي او الثانية يعود سبب التعثر الي عوامل ادارية او مالية او تسويقية اي عوامل ترجع الي التقنية المالية.

المرحلة الثالثة:-

تعتمد هذه المرحلة علي عدم قدرة المشروع علي استخدام السياسة المالية او المصرفية العادية في الحصول علي النقدية المطلوبة للاستخدامها في مواجهة الالتزامات المستحقة و صعوبة حصوله علي مصادر تمويلية لمواجهة احتياجاته الجارية و سداد مستحقات دائنيه و تتسم هذه المرحلة بالنقاط التالية:-

- اختلال الهيكل التمويلي للمشروع و عادة ما يتمثل هذا الاختلال في ضألة حقوق الملكية بالقياس الي الالتزامات واجبة السداد مع استمرار تصاعد الديون.
- تأكل راس مال المشروع نتيجة لعدم قدرة المشروع علي استرداد الاموال التي يتم اتفاقها في دورات نشاطه.
- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الاغراض المخصصة لها و خاصة القروض قصيرة الاجل.

- تضخم المخزون السلعي نتيجة لتباطؤ حركة دوران البضائع وركودها.
- تعاظم مديونيات المشروع لدي الجهاز المصرفي مع عدم وجود مصادر واضحة للسداد.

المرحلة الرابعة:-

و هي مرحلة التعثر الكامل او الفشل المالي و فيها يكون المشروع متوقف بالكامل و تكون القيمة السوقية اقل من مجموع الخصوم و في هذه المرحلة يكون المشروع غير قادر علي سداد التزاماته قبل الغير بكامل قيمتها و تقوم الجهات الدائنة باتخاذ الاجراءات القانونية بهدف سداد مديونايتهم.

و تمثل المرحلة الثالثة و الرابعة العسر المالي القانوني لان العوامل الادارية و التسويقية لم تعد كافية و يتم اللجؤ الي الاجراءات القانونية لحفظ حقوق البنك و الدائنين.

استراتيجية التعامل مع الديون المتعثرة تعتمد علي الاسس التالية:-

١. اهمية تحريك الديون المتعثرة مما يقلل الحاجة الي تدعيم مخصص الديون غير المنتظمةمما يؤثر ايجابياً علي اجمالي الارباح و ينعكس في النهاية علي تحسين نتائج اعمال البنوك سواء من حيث الايردات او الارباح المحققة.
٢. إتخاذ الاجراءات القانونية لاسترداد مستحقات البنك و هي وسيلة لاسترداد حقوق البنك بالاضافة الي انها وسيلة للضغط علي العميل للتوصل الي تسوية مقبولة للمديونية.
٣. الاخذ في الاعتبار عند اعداد التسويات ان تتناسب مع امكانيات العميل المالية و قدرته علي السداد.
٤. دراسة الاعفاءات و التيسيرات المقدمة من جانب العميل و التحقق من انها ضرورية و مناسبة للقدرات العميل المالية حتي لا تضيع فرصة التحصيل الجزئي للمديونية.

٥. الاستناد الي دراسة شاملة لمقومات العميل الائتمانية الحالية و المستقبلية لمعرفة قدرته علي الاستمرار في نشاطه حتي يتم ابرام التسوية ام لا.

و استناداً لم سبق فاذا وجد ان المشروع تتوافر لديه القدرة علي الاستمرار و الانطلاق مرة اخري و تحويل المشروع من التعثر الي القدرة علي السداد مرة اخري فيقوم البنك باتخاذ مجموعة من الاجرءات التي من شانها مساعدة المشروع و التي تتمثل في النقاط التالية:

١. الجدولة.
٢. الحقن النقدي.
٣. رسملة الدين.
٤. التنازل عن جزء من مستحقات البنك.
٥. شراء بعض الاصول من العميل سداداً للمديونية.

و فيما يلي لشرح كل واحدة من النقاط السابقة علي حدي:-

اولاً: الجدولة:

و يقصد بها منح تيسيرات للمشروع المقترض نظراً لوجود عدم توافق زمني بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة و بالتالي استئناف المشروع نشاطه و تحقيق عائد مناسب يكفي لسداد الديون.

ثانياً: الحقن النقدي:

و يقصد به تقديم تمويل اضافي للمشروع و هو واحد من اخطر القرارات التي يتخذها البنك نظراً لان اذا كان القرار خطأ فان ذلك يضاعف من خسارة البنك و من ثم فهو اخطر من قرار منح الائتمان

ثالثاً: رسملة الدين[٣] :

و يقصد بها المساهمة بقيمة المديونية في راسمال المشروع المتعثر و يكون عادة للشركات الكبيرة التي ترجع اسباب تعثرها الي الحاجة لزيادة راسمالها لمواجهة ما عليها من ديون

رابعاً: تنازل البنك عن جزء من ديونه المتعثرة:

و يقصد بها تخلي البنك عن العوائد المتوقع الحصول عليها حتي يخفف العبء الخاص بالديون الخارجية للمشروع و من ثم تحسين قدرته علي

خامساً: شراء بعض اصول العميل سداداً للمديونية:-

و هي الحالة التي يكون فيها البنك مضطر ان يقوم بشراء عقارات مدينة سداداً للمديونية خصوصاً في حالة اذا كان المشروع ليس لديه تدفقات نقدية تمكنه من سداد المديونية

سادساً:اعدام الدين:-

و هي الحالة التي يكون فيها العميل توقف تماماً عن السداد لفترة طويلة و لم تسفر الاجراءات القانونية و المحاولات عن اية نتائج ايجابية.

اثار التعثر المالي علي الجهاز المصرفي :-

يمثل الجهاز المصرفي احد ادوات الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية، من خلال التمويل المباشر للخطط التنمية او من خلال المساهمة المباشرة في مشروعات الخطة لذلك فأن تعرض القطاع المصرفي الي هزات متتالية و المتمثلة في تعثر بعض مدينيه عن سداد مديونياتهم تؤدي الي العديد من السلبيات التي تؤثر بشكل مباشر علي القطاع المصرفي و التي تتمثل في التالي:

[٣] محمد احمد عبد العظيم الشيمي – رسالة دكتوراه بعنوان دور السياسات المصرفية في ادارة الازمات – كلية تجارة – جامعة عين شمس – سنة ٢٠٠٦ – صـ١٢٥ : صـ١٣٠

١. تجنيب جزء كبير من الارباح و احتجازها في صورة مخصصات لمواجهة تلك الديون مما يؤدي الي انخفاض فائض النشاط الجاري.
٢. تجميد جانب من اموال البنك نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين عن سداد التزاماتهمو من ثم تعطيل دورة راسمال في البنك من عائد استثمارها.
٣. استرداد الاموال التي تم اقراضها لها تأثير ايجابي علي ارباح البنك.
٤. التأثير علي القرار الائتماني و اصابته بالتردد في منح تسهيلات أو اقتحام مجالات جديدة للتوظف و هو الامر الذي يؤدي الي زيادة معدلات السيولة لدي الجهاز المصرفي.

المبحث الثاني

الاساليب و الادوات الكمية لقياس مخاطر التركز الائتمان المصرفي

يقوم هذ المبحث بدراسة الاساليب و الادوات الكمية و التي يجب علي البنك القيام بها و تطبيقها كحد ادني لقياس مخاطر التعثر في الانشطة الائتمانية في اطار عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال لديها.

Internal Capital Adequacy Assessment: (ICAA)

و يمكن ان يقوم البنك بتطبيق اساليب اضافية اخري لقياس المخاطر الائتمانية و بصفة عامة فالبنك هو المسئول الاول و الرئيسي عن ادارة المخاطر لديه و تخصيص رأس المال اللازم لمقابلة تلك المخاطر.

و ترجع مخاطر التركز الائتماني الي نوعين اساسين :-

النوع الاول و هو مخاطر التركز الائتماني الفردي (Single Name Concentration):-

١. و هو يعني المخاطر التي قد تنشأ عن التداخل بين الانشطة المختلفة داخل فئة مخاطر واحدة مثل قيام البنك بمنح قروض للشركة كبيرة و لمورديها ايضاً حيث تتأثر تلك المراكز بشكل سلبي في حالة تدهور الجدارة الائتمانية للشركة مما يسبب خسائر كبيرة لدي البنك.
٢. المخاطر التي قد تنشأ من معامل مخاطرة مشترك او تداخل بين معاملات المخاطر علي سبيل المثال قد تنشأ هذه المخاطر من معامل مخاطر واحد مثل ان يتعامل البنك مع منشأة ما غير مسجلة حيث ان تعامل البنك مع منشأة ما غير مسجلة تنشأ مخاطر التركز في فئة مخاطر الائتمان و كذا مخاطر السوق، مثل قيام البنك بمنح قروض او تسهيلات ائتمانية الي هذه الشركة

بالاضافة الي الاستثمار في اسهم نفس الشركة فهذه المراكز تتأثر سلباً عند تدهور الجدارة الائتمانية للشركة.

٣. التبعية الاقتصاية المباشرة مثل الاعتماد علي عدد محدود من الجهات او العملاء الكبار و بالتالي حدوث عدوي التعثر بين العملاء التي يوجد بينهم علاقات عمل متشابكة بغض النظر عن مخاطر القطاع او المخاطر الجغرافية.

٤. الاعتماد علي مصدر مشترك و رئيسي للتمويل او الحصول علي الائتمان.

اما النوع الثاني فيتمثل في التركز القطاعي (Sectoral Concentration):-

و ينتج هذا النوع عن التركزات الكبري لدي مجموعة من الاطراف التي يكون احتمال اخفاقها في السداد مرتبط بعوامل مشتركة مثل

- النشاط الاقتصادي.
- الموقع الجغرافي.
- العملة.

اساليب الحد من مخاطر التركز الائتماني يتم من خلال:-

تتعدد الاساليب التي يمكن من خلالها الحد من مخاطر التركز الائتماني و التي نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر:-

١. وضع حدود داخلية : بمعني وضع حد ائتماني للتعاملات البنك لدي العميل الواحد و كذا العملاء المرتبطين به بما يعكس درجة المخاطرة المسموح بها علي ان تتم المتابعة المستمرة لهذه الحدود و كذلك يمكن وضع حدود للقطاع و انشطة البنك.

٢. ادارة المحتفظ الائتمانية : بمعني متابعة محفظة البنك بشكل مستمر و بما يمكنه من اجراء تعديلات في انشطته الجديدة بغرض معالجة و تصويب اي ما قد يظهر في المستقبل.

٣. تحويل المخاطر بمعني بيع اصل القرض الي شخص اخر و توريق لجزء من محفظة القروض لديه او بطريقة غير مباشرة من خلال شراء مشتقات ائتمانية للحصول علي ضمانات.
٤. الاحتفاظ براسمال اضافي فوق الحد الادني لراس المال الرقابي المطلوب في اطار العامة الاولي من مقررات لجنة بازل ٢ لمقابلة الاخطار التي يمكن ان تحدث.
٥. وجود سياسة واضحة لدي البنك بادارة المخاطر و العمليات المرتبطة بها و يجب ان تقوم علي وجود اجراءات دقيقية و موثقة كما انها تخضع للمراجعة الدورية لمعالجة اي تغيرات ممكن ان تحدث.
٦. وجود نظام فعال لتحديد و قياس و متابعة مخاطر الائتمان و يجب ان يتماشي هذا النظام مع طبيعة نشاط البنك و تعقده.
٧. وضع حدود لتركز مصادر التمويل في اسواق معينة مثل سوق الانتر بنك التوريق ،و صياغة سياسة التمويلية استناداً هلي مستوي مقبول التنوع.
٨. اجراء عمليات مراجعة تفصلية للمخاطر المحيطة بالقطاعات المختلفة.
٩. تطبيق اختبارات حدوث سيناريوهات تحليلية للازمات.
١٠. مراجعة دقيقية للاداء الاقتصادي للمقترضين الحاليين.
١١. مراجعة صلاحيات الاعتماد اللازمة للاعمال و الانشطة الجديدة.
١٢. مراجعة اساليب تخفيض المخاطر المتبعة من حيث قيمتها و مدي قانونية سريانها و تنفيذها.
١٣. مراجعة استراتيجة البنك التمويلية للتأكد من وجود تنوع فعال في مصادر و اجال التمويل.
١٤. المراجعة المستمرة للاستراتيجية العمل.

الطرق الكمية لقياس مخاطر الائتمان:-

باللاضافة الي ماسبق فانه يجب علي البنك القيام بقياس مخاطر الائتمان او التركز الأئتماني و يتم ذلك بطريقتين :

الطريقة الاولي : اسلوب الجزيئات المعدلة (GA) Granularity Adjustment :-

و تستخدم هذه الطريقة لقياس مخاطر التركز الائتماني الفردي و التي تعكس تقدير متطلبات راس المال اللازمة لمقابلة مخاطر التركز في محفظة قروض الشركات فقط و تتم حساب طريقة جزئيات المعدلة GA طبقاً للمعادلة التالية

معادلة (1) GA = EAD X Herfindahl Index X C

حيث:

= EADتمثل اجمالي مساهمات البنك لدي الشركات فقط متضمنة المشروعات الصغيرة و المتوسطة و بدون خصم المخصصات

و تتضمن كافة مديونيات الشركات المقترضة بما في ذلك بما في ذلك الاوراق التجارية المخصومة و التسهيلات الائتمانية و القروض و ادوات الدين و الاسهم و البنود خارج المزانية او اي شكل اخر من اشكال الدعم المالي

= HIمؤشر هيرفندال

و هو يقيس الي اي مدي يمثل عدد قليل من العملاء جانب كبير من تعاملات البنك و تقع هذه النسبة بين صفر و الواحد الصحيح حيث يشير الصفر الي ادني مستوي من التركز اما الواحد الصحيح فهو يشير الي اعلي مستوي للتركز لدي البنك و يتم حساب مؤشر هيرفاندال وفقاً للمعادلة التالية :

$$\frac{\sum_{i=1}^{n} EAD^{2}}{\left(\sum_{i=1}^{n} EAD\right)^{2}}$$

معادلة رقم (2)

= Cيمثل الحد الثابت

و الذي يتم تحديده وفقاً للجدول التالي : -

جدول رقم (١)

احتمال التعثر PD	٠,٥%	١%	٢%	٣%	٤%	٥%	٦%	٧%	٨%	٩%	١٠%
الحد الثابت C	٠,٧٧٣	٠,٧٨٤	٠,٨٤٨	٠,٨٨٥	٠,٩٠٩	٠,٩٢٧	٠,٩٣٩	٠,٩٤٨	٠,٩٥٥	٠,٩٥٩	٠,٩٦٣

المصدر:-
البنك المركزي المصري- مخاطر التركز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل – قطاع الرقابة و الاشراف و حدة تطبيق مقررات لجنة بازل ٢ – صـ ١١

و يتم حساب المعادلة السابقة علي اساس متوسط ثلاث سنوات لنسبة الديون المتعثرة الجديدة التي حدثت خلال العام الي اجمالي محفظة القروض في بداية العام علي ان يكون الحد الادني لمعدل احتمال التعثر ٠,٥% و تعرف الديون المتعثرة الجديدة في هذا الشأن علي انها رصيد القروض التي استحقت خلال العام و لم يتم سدادها خلال مدة تزيد عن ٩٠ يوماً من تاريخ الاستحقاق و بناء علي معدل احتمال التعثر PD المحسوب يتم تحديد مقدار الحد الثابت من الجدول السابق.

الخيار الثاني : اسلوب مؤشر التركز الفردي Individual Concentration Index Approach (ici)

يجب استخدام هذا المؤشر لتقدير متطلبات راس المال لمقابلة مخاطر التركز بالمحفظة الائتمانية و يتم احتساب التركز الفردي باستخدام مؤشر هيرفاندال و معامل التعديل

Adjustment Factor (AF) و ذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$ICI = HI \times AF = \frac{\sum_{i=1}^{1000} X^2}{\left(\sum_{i=1}^{1000} X\right)^2} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} X}{\sum Y} \times 100 = \frac{\sum_{i=1}^{1000} X^2}{\sum_{i=1}^{1000} X \sum Y} \times 100$$

معادلة رقم ٣ حيث :

X تمثل اجمالي توظيفات البنك لدي كل عميل او عملاء مرتبطين ضمن ١٠٠٠ عميل بمحفظة التجزئة و الشركات يالاضافة الي المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي الا يتم تخفيضها بأي اداة من ادوات تخفيض المخاطر لا يتم اخذ اي نوع من الضمانات في الاعتبار.

و يتضمن هذا الرصيد كافة المديونيات المقترضة بما في ذلك الاوراق التجارية المخصومة و التسهيلات الائتمانية و القروض و ادوات الدين و الاسهم و البنود خارج الموازنة و اي شكل اخر من اشكال الدعم المالي.

$\sum Y$ تمثل اجمالي التوظيفات في كل محفظة من محفظتي الشركات و التجزئة علي الا يتم تخفيضها بأي اداة من ادوات تخفيض المخاطر (لا يتم اخذ اي نوع من الضمانات في الاعتبار) و يتضمن هذا الرصيد كافة مديونيات المقترضة بما في ذلك الاوراق التجارية المخصومة و التسهيلات الائتمانية و القروض و ادوات الدين و الاسهم و البنود خارج الموازنة و اي شكل اخر من اشكال الدعم المالي.

و بناء علي النتيجة يتم الحصول عليها من تطبيق المعادلة السابقة فانه يمكن تحديد معدل رأس المال الاضافي المطلوب لمقابل مخاطر التركز الائتماني كنسبة من متطلبات راسمال المخاطر الائتماني بالدعامة الاولي لمحفظني الشركات و التجزئة

من خلال الجدول التالي و الذي يبين العلاقة بين مؤشر التركز الفردي ICI و راسمال المطلوب لمقابلة مخاطر الائتمان.

جدول رقم (٢)

جدول معدل رأس المال الاضافي المطلوب لمقابل مخاطر التركز الائتماني

مؤشر التركز الفردي ICI (%)	رأس المال المطلوب (%)
٠,١ ≥ ICI > ٠,٠	٠
٠,٢ ≥ ICI > ٠,١	٢
٠,٤ ≥ ICI > ٠,٢	٤
١,٠ ≥ ICI > ٠,٤	٦
١٠٠ ≥ ICI > ١,٠	٨

المصدر:-
البنك المركزي المصري- مخاطر التركز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل – قطاع الرقابة و الاشراف و حدة تطبيق مقررات لجنة بازل ٢

قياس التركز القطاعي يتعين علي البنوك استخدام طريقة مؤشر التركز القطاعي (Sectoral Concentraction Index (SCI لقياس مخاطر التركز علي مستوي القطاعات الاقتصاديةلتقدير متطلبات راس المال لمقابلةهذا النوع من المخاطر و يجب ان يكون النطاق الذي يتم علي اساس حساب مؤشر التركز القطاعي هو اجمالي توظيفات البنك في الشركات المختلفة و يتم حساب مؤشر التركز القطاعي و فقاً للمعادلة التالية:-

$$SCI = \frac{\sum_{i=1}^{20} X^2}{\left(\sum_{i=1}^{20} X\right)^2} \times 100$$

معادلة رقم ٤

حيث :-

X تمثل قيمة التعاملات الخاصة بكل قطاع من القطاعات علي الا يتم تخفيضها بأي اداة من ادوات تخفيض المخاطر بمعني لا يتم اخذ اي نوع من الضمانات في الاعتبار.

و يتضمن هذا الرصيد كافة مديونيات الشركات المقترضة بما في ذلك الاوراق التجارية المخصومة و التسهيلات الائتمانية و القروض و ادوات الدين و الاسهم و البنود خارج الموازنة و اي شكل اخر من اشكال الدعم المالي.

و بناء علي النتيجة التي يتم الحصول عليها من المعادلة السابقة يتم تحديد راس المال الاضافي المطلوب لمقابلة التركز القطاعي كنسبة من متطلبات راس المال لمخاطر الائتمان بالدعامة الاولي لمحفظة الشركات من خلال الجدول التالي الذي يمثل العلاقة بين مؤشر التركز القطاعي و راس المال المطلوب.

جدول رقم (٣)

جدول نسب التركز القطاعي كنسبة من متطلبات راس المال لمخاطر الائتمان

مؤشر التركز القطاعي SCI (%)	رأس المال المطلوب (%)
١٢ ≥ SCI > ٠,٠	٠
١٥ ≥ SCI > ١٢	٢
٢٠ ≥ SCI > ١٥	٤
٢٥ ≥ SCI > ٢٠	٦
١٠٠ ≥ SCI > ٢٥	٨

يمثل البنك الاهلي واحد من اكبر البنوك المصرية و اقدمها و يهدف البنك الي تحقيق التوازن الملائم بين المخاطرة و العائد و الي تقليل الاثار السلبية المحتملة علي الاداء المالي للبنك و ان كان قبول المخاطرة هو اساس النشاط المالي و يعد أهم انواع المخاطر خطر الائتمان المصرفي و ان كان هناك انواع اخري من

المخاطر مثل خطر السوق و خطر السيولة و الاخطار التشغلية الاخري و كما سبق و اشارنا يقوم البنك بمراجعة دورية للسياسات و نظم ادارة المخاطر و تعديلها بحيث تعكس التغيرات في الاسواق و افضل التطبيقات.

و تقوم ادارة المخاطر بتحديد و تقييم و تغطية المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات التشغلية في البنك و يمثل خطر الائتمان الخطر الناتج عن قيام احد الاطراف بعدم الوفاء بتعهداته و هو يتمركز بشكل اساسي في انشطة الاقراض التي ينشأ عنها القروض و التسهيلات و انشطة الاستثمار التي يترتب عليها ان تشتمل اصول البنك علي ادوات الدين بالاضافة الي الخطر الناتج عن الادوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض و يقوم البنك بقياس خطر الائتمان من خلال القروض و التسهيلات المقدمة للبنوك و العملاء و ذلك من خلال المكونات التالية:-

١. احتمال الاخفاق او التأخر Probability Of Default من قبل العميل او الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
٢. المركز المالي و التطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للاخفاق Exposure At Default .
٣. خطر الاخفاق الافتراضي Loss Given Default .

و يتم تصنيف الديون في البنك الاهلي الي اربع فئات رئيسية هي :-

- ديون جيدة.
- ديون تحتاج الي متابعة عادية.
- ديون تحتاج الي متابعة خاصة.
- ديون غير منتظمة.

و يقوم البنك الاهلي المصري بالعمل علي الحد من مخاطر الائتمان من خلال بعض الوسائل التي تتمثل في :

أ. الضمانات مثل الرهن العقاري.

ب. رهن اصول النشاط مثل الالات و البضائع .

ج. رهن الادوات المالية مثل ادوات الدين و حقوق الملكية.

د. المشتقات المالية:-

و هي الفرق بين عقود البيع و الشراء علي مستوي كل من القيمة و المدة و يكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في اي وقت من الاوقات محدد بالقيمة العادلة للاداة التي تحقق منفعة عامة لصالح البنك .

هـ. ترتيب المقاصة و ذلك عن طريق قيام البنك بالدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الاطراف الاخري. و التي تمثل حجم هام من المعاملات و يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية و ذلك لانه اذا ما حدث تعثر يتم انهاء و تسوية جميع المبالغ من الطرف الاخر باجراء المقاصة.

جدول رقم (٤)

جدول مخصصات خسائر الاضمحلال في الميزانية سنة ٢٠١٧ البنك الاهلي المصري

تقييم البنك	قروض و تسهيلات % ٢٠١٧	قروض و تسهيلات % ٢٠١٦	مخصص خسائر الاضمحلال % ٢٠١٧	مخصص خسائر الاضمحلال % ٢٠١٦
ديون جيدة	% ٧٢,٥	%٧١	%٣,١	%٢,٧
ديون تحتاج الي متابعة عادية	%٢٢,٩	%٢٤	%٣٣,٩	%٢٧,٢
ديون تحتاج الي متابعة خاصة.	%٢,٥	%٣	%٣٢,٨	% ٣٥
ديون غير منتظمة.	%٢,١	%٢	%٣٠,٢	% ٣٥,١

الاجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

الادلة التي تشير الي اضمحلال القروض:-

١. صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترضين او المدين.
٢. مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
٣. توقع افلاس المقترض او دخوله في دعوي تصفية او اعادة هيكلة.
٤. تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

جدول رقم (٥)

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية في البنك الاهلي المصري

٢٠١٦/١٢/٣١

اعتمادات مستندية	١٠٠٠١٢٩٤٨
خطابات ضمان	١٠١٨١٧٥٦٣
اوراق مقبولة عن تسهيلات موردين	١٩٢١٥٩٦٩
تصاريح الخصم	١١٥٦٩٨٧
الاجمالي	٢٢٢٢٠٣٤٦٧

المصدر:-

البنك الاهلي المصري – المجلة الاقتصادية – اعداد متفرقة

و نلاحظ من الجدول السابق ان ٤٤% من الحد الاقصي المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض و التسهيلات للبنوك و العملاء مقابل ٤٠% في اخر سنة المقارنة بينما تمثل الاستثمارات في ادوات الدين ٢٥% مقابل ٣١% اخر سنة المقارنة.

الامر الذي يعزز قدرة الادارة في السيطرة و الابقاء علي الحد الادني لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض و التسهيلات و ادوات الدين بناء علي ما يلي:-

١. ٩٥% من محفظة القروض و التسهيلات مصنفة في اعلي درجات من درجات التقييم الداخلي مقابل نفس النسبة في سنة المقارنة.

٢. ٩١% من محفظة القروض و التسهيلات لا يوجد عليها متأخرات او مؤشرات اضمحلال مقابل ٨٣% في اخر سنة المقارنة.
٣. القروض العقارية التي تمثل مجموعة هامة بالمحفظة تم تغطيتها بضمانات عقارية.
٤. القروض و التسهيلات التي تم تقيمها علي اساس منفرد تبلغ ٨٤٢٨ مليون جنيه مقابل ٥٢٥٨ مليون جنيه في اخر سنة المقارنة .
٥. قام البنك بتطبيق عمليات اختبار اكثر حصافة عند منح القروض و التسهيلات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١.

جدول رقم (٦)

موقف القروض و التسهيلات في البنك الاهلي المصري ٢٠١٦

بيان	قروض و تسهيلات للعملاء	قروض و تسهيلات للبنوك
قروض لا يوجد عليها متأخرات او اضمحلال	٣١٩١٠٤٤١١	٦٨٠٣٨٩
قروض لا يوجد عليها متأخرات و ليس عليها اضمحلال	٢٤٣٨٠٥١٩	–
قروض محل اضمحلال	٨٤٢٨٤٥٢	–
الاجمالي	٣٥١٩١٣٣٨٢	٦٨٠٣٨٩
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	(١٨٧٩٢٠٩٣)	–
الصافي	٣٣٣١٢١٢٨٩	٦٨٠٣٨٩

المصدر:-

البنك الاهلي المصري – المجلة الاقتصادية – اعداد متفرقة

يبلغ اجمالي مخصص اضمحلال القروض و التسهيلات ٢١٠١٠ مليون جنيه مقابل ٨٨٦٩ مليون جنيه عن سنة ٢٠١٦ منها ٦٣٨٥ مليون جنيه مقابل ٣٧٩٤ مليون جنيه عن سنة المقارنة و يمثل اضمحلال القروض منفردة و الباقي البالغ ١٤٦٢٥ مليون جنيه يمثل مخصص اضمحلال علي اساس المجموعة لمحفظة الائتمان

مقابل ٥٠٧٥ مليون جنيه خلال سنة المقارنة و فيما يلي شرح مفصل لكل واحد منها علي حدي:

١. قروض و تسهيلات لا يوجد عليها متأخرات و ليست محل اضمحلال:

يتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض و التسهيلات التي لا يوجد عليها متاخرات و ليست محل اضمحلال و ذلك بالرجوع الي التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة و ذلك بعد الاخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل.

جدول رقم (٧)

انواع القروض و التسهيلات للبنوك و الافراد البنك الاهلي المصري

بيان	جيدة	متابعة عادية	متابعة خاصة	الاجمالي
الافراد:- حسابات جارية مدينة	٨٦٣٤٠٥٩	–	–	٨٦٣٤٠٥٩
بطاقات ائتمان	١٨٦٢٢١١	–	–	١٦٨٢٢١١
قروض شخصية	٢٦٢٠٦٣٧٨	–	–	٢٦٢٠٦٣٨٧
قروض عقارية	٢٢٣٨٤٢٧	–	–	٢٢٣٨٤٢٧
قروض سيارات	٢٠٧٠٣٥٦	–	–	٢٠٧٠٣٥٦
المؤسسات:- حسابات جارية مدينة	٨٨٢٠٩٩٣٤	١٤٤٧١٩٩٧	٨٥٦٩١	١٠٢٧٦٧٦٣١
قروض مباشرة	٨٩٥٠٤٥٩٥	١٦٠٠٤١٢٥	٥٠٢٥٨٦٨	١١٠٥٣٤٥٨٨
قروض مشتركة	٥٥٢٦٠٣٢٢	٩٥٣٠٤٣٩	–	٦٤٧٩٠٧٦١
اجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	٢٧٣٩٨٦٢٩١	٤٠٠٠٦٥٦١	٥١١١٥٥٩	٣١٩١٠٤٤١١
اجمالي القروض و التسهيلات للبنوك	٦٨٠٣٨٩	–	–	٦٨٠٣٨٩

المصدر:-

البنك الاهلي المصري – المجلة الاقتصادية – اعداد متفرقة

قروض و تسهيلات توجد عليها متاخرات و ليست محل اضمحلال:-

هي القروض و التسهيلات التي توجد عليها متاخرات حتي ٣٠ يوم او اكثر من ٩٠ يوماً و لكنها ليست محل اضمحلال حيث يوجد لها مخصص خسائر وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية لكل نوع علي حدي الا اذا توافرت معلومات اخري معلومات اخري و تتمثل القروض و التسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

قروض وتسهيلات عليها متأخرات الخاصة بحساب الافراد

البنك الاهلي المصري٢٠١٧

بيان	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض سيارات	الاجمالي
متأخرات حتي ٣٠ يوم	–	٣٦٣٥٩٢	–	–	–	٣٦٣٥٩٢
متأخرات اكثر من ٣٠ يوم و حتي الي ٦٠ يوم	–	١٢٥٢٠٧	–	–	–	١٢٥٢٠٧
متأخرات اكثر من ٦٠ يوم حتي ٩٠ يوم	١٣	٦٤٧١١	٤٣٤٤٨٥	٥٢٧٢٥	٤٧٣٥٠	٥٩٩٢٨٤
متأخرات اكثر من ٩٠ يوم	–	–	–	–	–	–
الاجمالي	١٣	٥٥٣٥١٠	٤٣٤٤٨٥	٥٢٧٢٥	٤٧٣٥٠	١٠٨٨٠٨٣

المصدر:-

البنك الاهلي المصري – المجلة الاقتصادية – اعداد متفرقة

جدول رقم (٩)

قروض وتسهيلات عليها متأخرات الخاصة بحساب المؤسسات

البنك الاهلي المصري٢٠١٧

بيان	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
متأخرات حتي ٣٠ يوم	٤٢٨٢٤٦٧٢	٣٥٠٤٤١٩٦	٧٧٨٠٤٧٦	–
متأخرات اكثر من ٣٠ يوم و حتي الي ٦٠ يوم	٦٦٤٨٩١	٦٤٤٨٩١	–	–
متأخرات اكثر من ٦٠ يوم حتي ٩٠ يوم	١٠٤٨٩٧٣	٢٩٩٥٤٤	٤٧٩٤٢٩	–
متأخرات اكثر من ٩٠ يوم	١٣٥٢٠٢٥٣	٨٨٠٧٥٧٥	٤٧١٢٦٧٨	–
الاجمالي	٥٨٠٥٨٧٨٩	٤٤٨١٦٢٠٦	١٣٢٤٢٥٨٣	–
القيمة العادية للضمانات	١٢٢٣٤٧٠	٨٢٧٠٧٦	٤٩٥٣٩٤	–

المصدر:-

البنك الاهلي المصري – المجلة الاقتصادية – اعداد متفرقة

قروض و تسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:-

بالنسبة للقروض و تسهيلات العملاء حيث بلغ رصيد القروض و التسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الاخذ في الاعتبارالتدفقات النقدية من الضمانات ٨٥٩٠ مليون جنيه مقابل ٥٢٥٨ مليون جنيه في اخر ٢٠١٦.

<u>قروض و تسهيلات تم اعادة هيكلتها:-</u>

و هي تتضمن انشطة اعادة الهيكلة و تحديد ترتيبات السداد و تنفيذ برامج الادارة الجبرية و تعديل و تأجيل السداد و تعتمد سياسات تطبيق اعادة الهيكلة علي مؤشرات و معايير تشير الي ان هناك احتمالات عالية للاستمرار السداد و ذلك بناء علي الحكم الشخصي للادارة و تخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة و من المعتاد تطبيق اعادة الهيكلة علي القروض طويلة الاجل خاصة قروض تمويل العملاء و قد بلغت القروض التي تم اعادة التفاوض بشأنها ٢١٤٤٦٥.

الاستحواذ علي الضمانات خلال العام:

قد بلغت القيمة الدفترية للاصوال التي تم الا ستحواذ عليها سنة ٢٠١٧ بالنسبة للاراضي و العقارات و المباني ١٣٧٥٤٩ الف جنيه مصري في حين بلغ الاجمالي ٢٥٤٨٧٠ الف جنيه مصري اما بالنسبة لمخاطر تركز الائتمان تبعاً للقطاعات الجغرافية و التي يتم بيانها في الجدول التالي و الذي يهتم بتحليل اهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب القطاع الجغرافي سنة ٢٠١٧ و يتم توزيع القطاعات الجغرافية وفقاً لما يلي:-

جدول رقم (١٠)

خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب القطاع الجغرافي سنة ٢٠١٧

القيمة بالالف

بيـــــان	القاهرة الكبري	الاسكندرية والدلتا سيناء و القناة	الوجه القبلي	دول اخري	الاجمالي
اذون خزانة واوراق حكومية اخري	٢٥٩٧٠٢٥٦ ٤	–	–	١٠٨٤١٢ ٤	٢٦٠٧٨٦٦٨ ٨
اصول مالية بغرض المتاجرة: – ادوات دين – قروض و تسهيلات للبنوك	٧٩٠ ١٣٢٣٩٢	– –	– –	– ٨٢٣٢٣٩	٧٩٠ ٩٥٥٦٣١

قروض و تسهيلات للافراد قروض الافراد					
حسابات جارية مدينة	٥١٧٢٠١٩	١٨٦٥٠٨٠	٤٩٩٣١٧	–	٧٥٣٦٤١٦
بطاقات ائتمان	١٩٩١٨٤٦	٦٠٥٨١١	٨٣٣٤٦	–	٢٦٨١٠٠٣
قروض شخصية	٩٢٠٧٥١٤	١٠٠٥٦٧٥٣	٥٤٣٧٦٨٠	–	٢٤٧٠١٩٤٧
قروض عقارية	١٦٣٩٨٦٠	٣٩٩٤٤٣	٤٢٩٨٧٣	–	٢٤٦٩١٧٦
قروض سيارات	١٦٩١٧١٦	٤٣٩٠٧٠	٢٨٥٠٤	–	٢١٥٩٢٩٠
قروض لمؤسسات					
حسابات جارية مدينة	١١٧٢٨٠٤٠١	١٢٨٠٩٢٠٧	١٣٦٩٠٢٨	–	١٣١٤٥٨٦٣٦
قروض مباشرة	١٤٠٦٣٢٧١٩	١١٠٤٠٣١٨	٥٢٩٨٧٩٩	–	١٥٦٩٧١٨٣٦
قروض مشتركة	٦٨٣٠٨٥٢٤	٢٩٠١٥٦٦	–	٤٠٦٨١١	٧١٦١٦٩٠١
قروض اخري	٩٥٥٦	–	–	–	٩٥٥٦
مشتقات مالية	–	–	–	٢١٩٩٢	٢١٩٩٢
استثمارات مالية ادوات دين	١٨٧٦٥٨٠١٩	–	–	٧٩١٨٠	١٨٧٧٣٧١٩٩
اصول اخري	١٣٤٤٩٢٦٣	–	–	٧٤٨٥٩	١٣٥٢٤١٢٢
الاجمالي في نهاية سنة ٢٠١٧	٨٠٦٨٧٧١٨٣	٤٠١١٧٢٤٨	١٣٤٦٥٤٧	٢٤٩٠٢٠٥	٨٦٢٦٣١١٨٣
الاجمالي في نهاية سنة ٢٠١٦	٥٣٤٢٧٨٤٠٩	٣٠٩٥٢٩٤٩	٩٠٧١٢٢٥	٨٤٣٧٩٥	٥٧٥١٤٦٣٧٨

المصدر:-
البنك المركزي المصري- المجلة الاقتصادية – اعداد متفرقة

و بناءً علي ما تقدم يمكن القول ان هناك علاقة عكسية بين درجة التركز الائتماني و ربحية البنوك بالاضافة الي ان درجة التركز الائتماني سواء علي المستوي القطاعي او المستوي الجغرافي تؤثر في ربحية البنك و ذلك ما تم ايضاحه من خلال الجدول السابقة للبنك الاهلي و بالتالي فقد توصل الباحث الي مجموعة من النتائج و التوصيات التالية:-

النتائج :-

١. ان قيام البنك بمنح القروض الي مقترض واحد او قطاعات اقتصادية معينة او مناطق جغرافية محددة قد يؤدي الي زيادة مخاطر عدم السداد في ظروف

اقتصادية مثل التضخم و الكساد المالي الامر الذي يترك اثاره السلبية علي حجم الارباح المتحققة من محفظة القروض و علي راس مال البنك.

٢. تتضمن ادارة المخاطر جزء خاصة بمراقبة و تقدير و ادارة خطر التركز ووضع حدود قصوي لحجم القروض الممنوحة لقطاع او صناعة معينة و اجراءاختبار الاوضاع الضاغطة لقياس خطر التركز في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة للاتخاذ الاجراءات الملائمة للتقليل او الحد من مخاطر التركز الائتماني.

٣. هناك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للحد من مخاطر التركز الائتماني اهمها التنوع في محفظة القروض و التقييد بسقوف ائتمانية تنسجم مع قدرة البنك علي تحمل الخسائر فضلاً عن التغطية و التأمين ضد مخاطر عدم السداد.

التوصيات:-

١. وضع الصياغة الملائمة لوظيفة الرقابة و المتابعة في ادارة المخاطر الائتمانية.

٢. اعداد و تنفيذ سياسات و اجراءات مناسبة لتحديد و قياس و متابعة مخاطر التركز الائتماني.

٣. التأكد من ان الاستراتيجيات المتبعة تغطي كافة اوجه انشطة البنك مع التأكيد علي وجود كوادر مؤهلة ذو خبرات فنية في كافة انشطة البنك.

٤. تطبيق برامج اختبارات التحمل Stress Testing و اتخاذ مايلزم من اجراءات تصحيحية في هذا الشأن.

المراجع

١. محمود عبد الحافظ محمد – مدي اهمية انشاء ادارة للازمات المصرفية – المؤتمر السنوي السادس لادارة الازمات في مصر – سنة ٢٠٠١ صـ ٦٦: صـ٦٩
٢. محمد يحي النادي – لتنبؤ بتعثر الديون و المعالجة المالية و المصرفية لها – المعهد المصرفي المصري – البنك المركزي المصري – ٢٠٠٢ – صـ٥ : صـ٦
٣. محمد احمد عبد العظيم الشيمي – رسالة دكتوراه بعنوان دور السياسات المصرفية في ادارة الازمات – كلية تجارة – جامعة عين شمس – سنة ٢٠٠٦ – صـ١٢٥ : صـ١٣٠
٤. السيد عبد المولي – اقتصاديات النقود و البنوك مع دراسة خاصة للنظام النقدي و المصرفي المصري – دار النهضة العربية – القاهرة – جمهورية مصر العربية – سنة ٢٠٠٠.
٥. محمد كمال خليل الحمزاوي – اقتصاديات الائتمان المصرفي – منشأة المعارف – الإسكندرية – جمهورية مصر العربية – سنة ٢٠٠٠.
٦. عبد النبي عبد المطلب – قضايا التعثر المصرفي و الاثر علي الاقتصاد المصري دراسة حالة بنك القاهرة – معهد التخطيط القومي – القاهرة – جمهورية مصر العربية – سنة ٢٠٠٣.
٧. عبد الله الامين علي – التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات التمويل المصرفي – مجلة المال و الاقتصاد – بنك فيصل الاسلامي السوداني – العدد ٧٩ – السودان ٢٠١٦.

٨. سجي فتحي محمد يونس – اثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية راسمال المصارف التجارية دراسة تطبيقية علي بنك الاسكان الاردني و البنك الاردني الكويتي – مجلة تنمية الرافدين – المجلد ٣٥ – العدد ١١٤ – العراق سنة ٢٠١٣.
٩. القوائم المالية للبنك الاهلي المصري سنوات مختلفة.

REFRENCE

10. Bonti ,Gabriel, Kalkbrener ,Michael, Lotz ,Christopher, Stahl ,Gerhard,2005, Credit Risk Concentrations under Stress.
11. Bandyopadhyay ,Arindam,2010, Understanding the Effect of Concentration Risk in the Banks' Credit Portfolio: Indian Cases, MPRA Paper No. 24822, posted 07, www.mpra.ub.uni-muenchen.de.
12. Comptroller of the Currency, Administrator of National Banks, 2011, Concentrations of Credit, Comptroller's Handbook.
13. Deutsche Bundes Bank , 2006, Concentration risk in credit Portfolios
14. Düllmann ,Klaus , Masschelein ,Nancy,,2007, A Tractable Model to Measure Sector Concentration Risk in Credit Portfolios, Journal Financial Service Research.
15. Machiraju ,H.R. ,2008,Modern Commercial Banking,2th edition ,New Age International (P) Ltd., Publishers, New Delhi, www.newagepublishers.com.
16. Reynolds ,Diane,2009, Analyzing Concentration Risk , Algorithmic Software LLC.